مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 299-318
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الداخلية
- دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (2010-2016) -

Implications of oil prices on internal balances
- An analytical study of the situation of Algeria during the période (2010-2016) -

قطاف عبدالقادر[1] ♦، الهيشر أحمد[2] ، التجاني طلحة أحمد[3]
[1] المركز الجامعي آفلو، الجزائر guettafaek@yahoo.fr
[2] جامعة الأغواط، الجزائر، hicher3@gmail.com
[3] المركز الجامعي آفلو،الجزائر، lamineahmed17@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-06-09 تاريخ القبول: 2019-09-29 تاريخ النشر: 2019-12-23

ملخص:
هذه الدراسة تهدف إلى معرفة انعكاسات تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، لأنه يعتمد على مصدر أساسي للدخل هو النفط، وأثره على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في توازناته الداخلية الميزانية العامة، الناتج المحلي، التضخم والبطالة.
ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن هذه المتغيرات ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وإن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية جعله عرضة لخطر الصدمات في سوق النفط خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدتها السوق العالمية للنفط، فالاقتصاد الجزائري مازال مرتبطا بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.
الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ؛ التوازنات الداخلية ؛ الناتج المحلي؛ التضخم والبطالة.
تصنيف jel: E31؛ E24؛ B22

Abstract:
This study aims to analyze the impact of changes in oil prices on the macroeconomic variables in Algeria considering the Algerian economy as a distinctly profitable economy, because it depends on the main source of income which is oil, and we tried to know the repercussions of oil prices on the range of indicators, public budget, GDP, inflation and unemployment.
Our study shows that the Algerian economy's reliance on revenues from the oil collection, making it vulnerable to shocks in the oil market especially in the recent period in the world oil market. The Algerian economy is still heavily linked to fluctuations in oil prices.
Key words: Oil prices; domestic balances; domestic product; inflation and unemployment
Classification (JEL): B22؛ E24؛ E31

♦ المؤلف المرسل

مقدمـــة :

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، بحيث كانت هذه الثروة محتكرة من طرف الشركات الأجنبية، مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها، فتساهم صادرات المحروقات بأكثر من90%من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية، فاعتمدت الجزائر اعتمادا كبيرا على الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية، لكن تعرض السوق النفطية للعديد من التذبذبات هبوطا وصعودا لأسعار النفط وحالة عدم الاستقرار نتيجة عدة عوامل، له تأثير سلبي أو ايجابي على هذه التوازنات، وباعتبار اقتصاد الجزائر مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنفط فهي تعد من الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار النفط، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكال التالي :

ماهي الانعكاسات المترتبة عن تذبذب أسعار النفط على التوازنات الداخلية الكلية في الإقتصاد الجزائري ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التأثيرات الناجمة عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على التوازنات الداخلية في الجزائر ؟
- ما هي أهم الانعكاسات ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على التوازنات الداخلية ؟

- فرضيات الدراسة:

وكإجابة على هذه التساؤلات نعتمد الفرضيات التالية:

- تتحسن بعض المتغيرات الداخلية في حالة ارتفاع الأسعار.
- يرتبط اقتصاد الجزائر ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط العالمية بحيث تنعكس مباشرة على مختلف التوزانات الداخلية إيجابا أو سلبا.

لمحاولة الإجابة عن التساؤل المطروح سنتطرق في هذا المقال إلى العناصر التالية:

- ❖ مكانة النفط في الجزائر؛
- ❖ الإمكانيات النفطية في الجزائر؛
- ❖ إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية .

المحور الأول : مكانة النفط في الجزائر:

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط الذي كان ومازال الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط أو قطاع المحروقات بصفة عامة القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري.

1. التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر:

عرف قطاع المحروقات تطورات منذ الاستقلال عبر مراحل مختلفة بعد اكتشاف النفط في الجزائر.

1.1. اكتشاف النفط في الجزائر:

كان الاكتشاف والتنقيب التجاري والاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين، حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان المكتشف سنة 1915 وواد قطرين جنوب سور الغزلان، ازدادت عملية الاكتشافات لاسيما في الهقار والصحراء، فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب النفطي في الجزائر

S.N.REPAL سنة 1946، وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة النفطية في الجزائر، فأعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء CREPS[1].

وفي جانفي 1956 تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية هو حقل عجيلة في جنوب شرق الجزائر، وكان قد تم تحقيق أول اكتشاف للغاز في حقل برقة، كما تم في شهر جوان من عام 1956 اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول النفط في صحراء الجزائر[2].

2.1. مراحل استغلال النفط في الجزائر:

تتمثل أهم المراحل التي مر بها استغلال الثروة النفطية في الجزائر فيما يلي:

أ.مرحلة الامتيازات(1962-1971):

خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، واستجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير، وبتاريخ1963/12/31 أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون491/63، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي، وبالتالي تحسين عملية السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من نفط وغاز[3].

ب.مرحلة التأميمات (1971- 1986):

في 24 فيفيري1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الراحل" هواري بومدين" الذي صرح قائلا" ابتداء من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك[4]، فقطاع المحروقات عرف بفضل هذه القرارات نموا ملحوظا ساهم بشكل مباشر في تمويل برامج الاستثمارات الوطنية لصالح جميع المواطنين، كما عزز وضع الجزائر دوليا، حيث شهدت تلك السنوات زيادة في إنتاج الهيدروكربونات السائلة والغازية سمحت بتلبية متطلبات الطاقة في السوق المحلية وتصدير كميات كبيرة من الغاز والنفط والمنتجات المكررة، فمنذ 1971 تضاعف إنتاج النفط وأصبحت الجزائر من بين الدول الرائدة في هذه الصناعة[5].

وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول(1): مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر

1967	تأميم شركة البيع لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير
13 ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق، التخزين والنقل
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية(باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج النفط ولم يستثنى من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر
24 فيفيري1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة النفطية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات ورفع نسبة مشاركتها إلى 51% على الأقل

المصدر: عصماني مختار،" دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001- 2014)"، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014، ص.9.

ج.مرحلة الاصلاحات1986-2000 :

عند حدوث الأزمة النفطية العكسية لعام1986 استمر انخفاض أسعار النفط لبضع سنوات، أين كان متوسط سعر خام أوبك 28 دولار في 1985 وانخفض إلى 12 دولار في مارس وأفريل 1986، في بداية الأزمة قررت الحكومة الجزائرية إجراء بعض التعديلات على قانون 1971 في قطاع المحروقات وذلك من أجل جذب الشركات النفطية العالمية للاستثمار، واعتمد هذا القانون في قطاع المحروقات في 19 أوت 1986 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، بحيث أن أي شركة ترغب في المشاركة في البحث عن المحروقات في الجزائر يمكنها ذلك بالشراكة مع سوناطراك ولا يمكن أن تقل نسبة الأرباح على 51% كما هو الحال سابقا[6]، وفي ديسمبر 1991 اعتمد قانون 20/91 المتمم لقانون أوت 1986 لتمكين الشراكة بين الشركات الأجنبية والشركة الوطنية من زيادة عمليات البحث والتنقيب[7].

د.مرحلة مواصلة الإصلاحات ما بعد 2000:

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لابد من مواصلة الإصلاحات فتم صدور قانون جديد للمحروقات في 28 أفريل2005 تحت رقم05-07 وفي إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة12[8].

وهاتان الوكالتان هما: [9]

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد الطاقة(ALNAFT).
- الوكالة الوطنية لمراقبة وتنظيم أنشطة المحروقات(ARH).

وفي 2013 جاء قانون 13- 01 بتعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07 إلى جانب إدراج 10 مواد جديدة، وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للاستثمارات لاسيما الأجنبية منها فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما تضمن مزايا جبائية جديدة وحدد النقاط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها[10].

المحور الثاني : الإمكانيات النفطية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من البلدان الرائدة في الصناعة النفطية لما لها من إمكانيات كبيرة من النفط.

2.احتياطي النفط في الجزائر:يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية السائدة[11].

ويمكن تقسيم الاحتياطي النفطي إلى ثلاثة أنواع: [12]

- الاحتياطي المؤكد أو الثابت:

وهو يمثل كميات النفط الثابت وجودها فعلا في باطن الأرض والتي تؤكد الدراسات والبيانات الجيولوجية والهندسة إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل.

- الاحتياطي المحتمل أو المتوقع:وهو يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها بعد استخراج الاحتياطي المؤكد، وهذه الاحتياطات تشمل النفط الممكن الحصول عليه عن طريق تطوير الحقول النفطية.

-الاحتياطي الممكن:وهو يعرف بكميات النفط التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن لم يتم البحث فيها، وتكون هذه الاحتياطات غير مؤكدة.

ومن خلال الجدول(2) نلاحظ أن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام تقدر ب12.2 مليار برميل خلال السنوات من2010 إلى 2016 حسب إحصائيات منظمة الأوابك. وهي نسبة متواضعة بالنسبة لباقي الدول العضوة في الأوبك وإجمالي العالم.

الجدول(2): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام (2010- 2016) الوحدة: مليار برميل في نهاية السنة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطي المؤكد من النفط الخام	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
الأوبك	995	1000	1007.6	1007.9	1006.1	1003.7	1008.6
إجمالي العالم	1231	1241.6	1268.8	1283.8	1284.3	1284.7	1278.2
%الجزائر من إجمالي العالم	0.99	0.98	0.96	0.95	0.95	0.95	0.95
%الأوبك من إجمالي العالم	80.8	80.5	79.5	78.6	78.5	78.1	78.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات :

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"، التقرير الإحصائي السنوي، 2013، ص ص.8- 10.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"، التقرير الإحصائي السنوي، 2016، ص ص.8- 10.

الشكل (1): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام (2010- 2016)

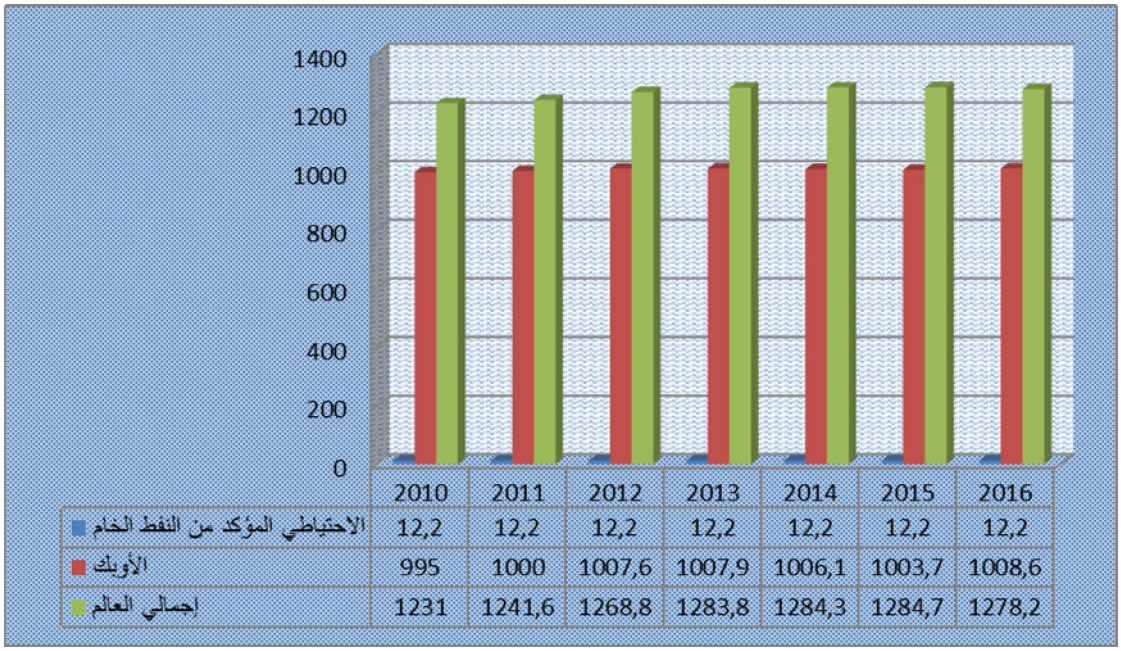

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(2).

1.2.إنتاج النفط ومشتقاته في الجزائر:

تملك الجزائر ثروة هائلة تجعل منها بلدا نموذجا في إنتاج المحروقات، ويرجع ذلك إلى تنوع إنتاجها من نفط خام وغاز طبيعي وسوائل غازية، ويغلب على إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر المنتجات الخفيفة مثل وقود السيارات بكافة أنواعه، ويرجع ذلك

إلى نوعية النفط الخام الجزائري، زيت الغاز والديزل بالإضافة إلى زيت الوقود تحتل القسم الأكبر من إنتاج مشتقات النفط في الجزائر، ومعظم هذه المشتقات النفطية يوجه للتصدير للأسواق الخارجية[13].

ومن خلال الجدول (3) نلاحظ أن إنتاج النفط و مشتقاته عرف بعض التطورات، حيث ارتفع إنتاج النفط الخام من1190 ألف برميل في اليوم سنة 2010 إلى 1203 برميل في اليوم سنتي 2012 و2013 ليتراجع بعد ذلك إلى 1193 ألف برميل يومي في 2014 و1157 برميل يومي في 2015، كما عرف إنتاج المشتقات تذبذبات تتراوح بين 559 ألف برميل يومي سنة 2010 ليصل إلى 621.8 ألف برميل يومي سنة 2015 ، ثم يتراجع في سنة 2016 الى 612 الف برميل يوميا .

الجدول(3): إنتاج النفط الخام ومشتقاته في الجزائر(2010 - 2016) الوحدة: ألف برميل/يوم

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج النفط الخام	1190	1162	1203	1203	1193	1157	1146
إنتاج المشتقات النفطية	559	548.5	483.4	488.5	648.6	621.8	612

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات :

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"، التقرير الإحصائي السنوي، 2013، ص ص.28،46.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"، التقرير الإحصائي السنوي، 2016، ص ص.28،46.

الشكل (2): إنتاج النفط ومشتقاته في الجزائر(2010 - 2016)

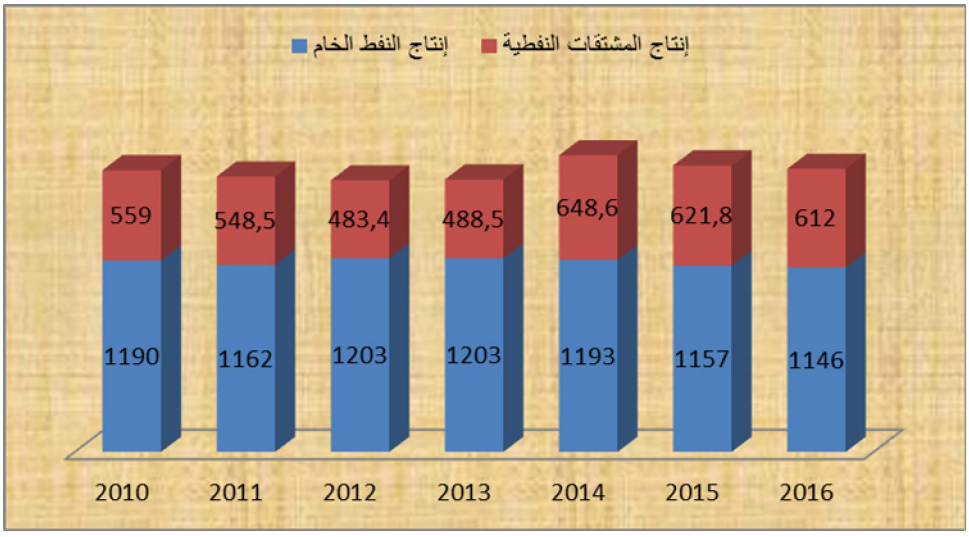

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (3).

2.2.صادرات النفط ومشتقاته في الجزائر: إن قطاع النفط في الجزائر يشكل دائما نسبة تفوق 97% من مجمل الصادرات، بحيث تشكل صادرات النفط الخام النسبة الأكبر من الحصة الإجمالية، وبالتالي ايجازه في الجدول التالي :

الجدول(4):صادرات النفط ومشتقاته في الجزائر(2010- 2016) الوحدة: ألف برميل/يوم

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات النفط الخام	708.8	697.6	685.9	608.4	483.2	519.5	541.5
صادرات المشتقات النفطية	506.9	488.9	450.4	429.7	606.3	598.8	590.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"،التقرير الإحصائي السنوي، 2013، ص ص92-94.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط"أوابك"،التقرير الإحصائي السنوي، 2016، ص ص92-94.

من خلال الجدول(4) نلاحظ أن صادرات الجزائر من النفط الخام بلغت 708.8 ألف برميل يوميا سنة 2010 راجع ذلك إلى استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته بعد الأزمة الاقتصادية لـ2008، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار النفط خلال هذه الفترة، لتعرف صادرات النفط انخفاضا طفيفا في2011 إلى 2013، وتتراجع بعد ذلك إلى 483.2 ألف برميل في اليوم و 541.5 سنة 2016 برميل في اليوم نتيجة انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات ، حيث يعاود الارتفاع بنسبة طفيفة والتي بلغت مايقارب 22 الف برميل يوميا، كما عرفت صادرات المشتقات النفطية تذبذبات تراوحت بين506.9 ألف برميل في اليوم سنة 2010 و590.3ألف برميل في اليوم سنة 2016.

الشكل (3): صادرات النفط ومشتقاته في الجزائر(2010- 2016)

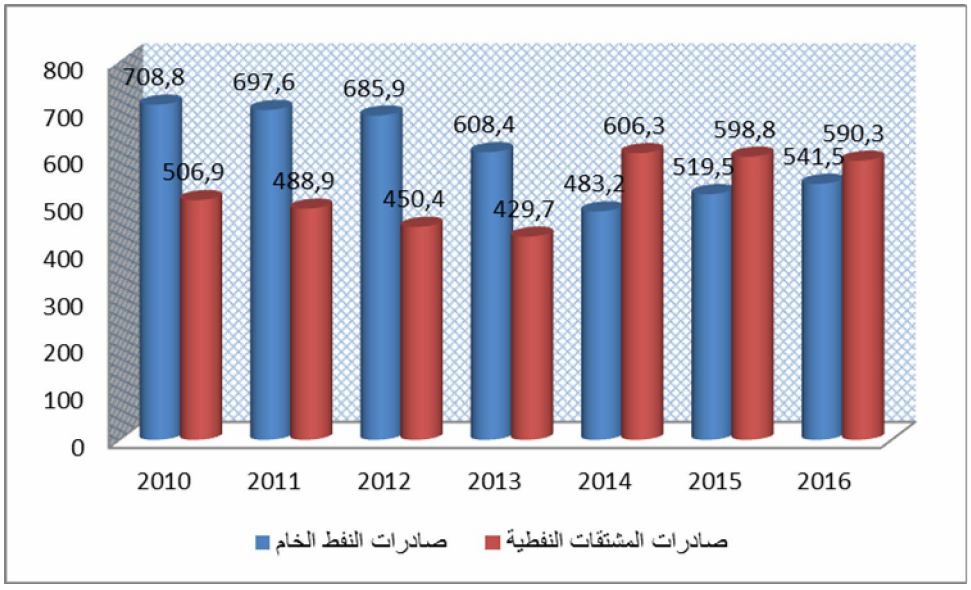

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (4).

3.2. الفوائض النفطية وصندوق ضبط الموارد:

تعتمد الجزائر في تمويل مشاريعها التنموية على عائدات صادراتها من النفط اعتمادا كليا والتي لها دور في تمويل صندوق ضبط الموارد.

1.3.2.الفوائض النفطية:تعرف الفوائض النفطية بأنها الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة.

والفائض من العوائد النفطية هو فائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي اندثار أصل إنتاجي وغير قابل للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياطات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة، وإنما عن إهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد[14].

وعوائد الجباية النفطية في الجزائر توجه لتمويل نفقات الموازنة العامة مع ضرورة التقيد بالسعر المرجعي المحدد من قبل الدولة لبرميل النفط والمقدر ب37 دولار، وأي زيادة عن هذا السعر يوجه مباشرة لصندوق ضبط الموارد الذي يمول عجز الموازنة العامة من جهة ويخفض المديونية من جهة أخرى[15].

وانخفضت عائدات المحروقات في الجزائر من 60304 مليون دولار خلال 2014 إلى 3724 مليون دولار خلال سنة 2015 أي بتراجع قدر بحوالي 40%[16].

2.3.2. صندوق ضبط الموارد:

أ.تعريف صندوق ضبط الموارد:

أنشئ صندوق ضبط الموارد بالجزائر سنة2000، أين سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة خلال هذه السنة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال التسعينات[17]، وتم تأسيسه من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة التي تتميز بأنها مستقلة عن الموازنة العامة[18].

حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق، ويهدف هذا الأخير أساسا إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية، وتتمثل مصادره في فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، يرتكز عمل الصندوق أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية، وقد عرف صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال سنة 2004 و2006 تعديلات مهمة أهمها إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية ليكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، والتعديل الآخر يتمثل في تعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، بمعنى تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز[19].

ب.أهمية صندوق ضبط الموارد:

يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته انطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية[20]:

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض النفط و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة و الانتقال من حالة العجز إلى الفائض.

- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما معالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق ادخار.

- يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد يمثل أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

الشكل (4):عمليات صندوق ضبط الموارد

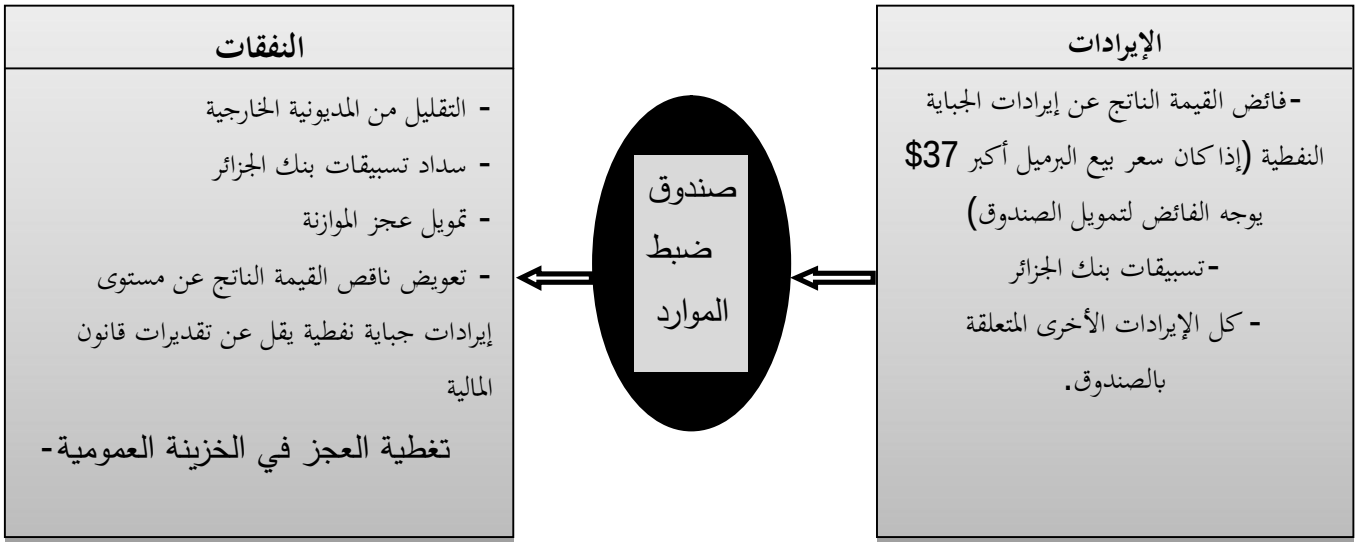

المصدر: فوقة فاطمة، بوفليح نبيل،" انعكاسات الأزمة النفطية لـ:2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، "مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 11، 2017، ص149.

المحور الثالث : إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية:

بما أن قطاع النفط يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري التي تجعل منه المحرك الأساسي لهذا الاقتصاد، فإنه يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار النفط على مختلف توازناته، وسنحاول من خلال هذا العنصر دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة لما لها من تأثر بعوائد هذا القطاع، الناتج المحلي، التضخم والبطالة.

1.3.أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة:

سنتطرق في هذا العنصر إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على كل من جانبي الميزانية العامة الإيرادات والنفقات.

1.1.3. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة:

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بإيرادات المحروقات إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط، والجدول (5) يوضح الإيرادات العامة وأسعار النفط.

الجدول(5): الإيرادات العامة وأسعار النفط (2010- 2016)

السنة	الإيرادات العامة(مليار دينار جزائري)	متوسط سعر خامات أوبك(دولار/برميل)
2010	4392.9	77.4
2011	5790.1	107.5
2012	6339.3	109.5
2013	5957.7	105.9
2014	5738.4	96.2
2015	5103.1	49.5
2016	5085.2	40.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملاحق الإحصائية، ص469.
- Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012, p.179.
- Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015, p.118.

الشكل(5): الإيرادات العامة وأسعار النفط (2010-2016)

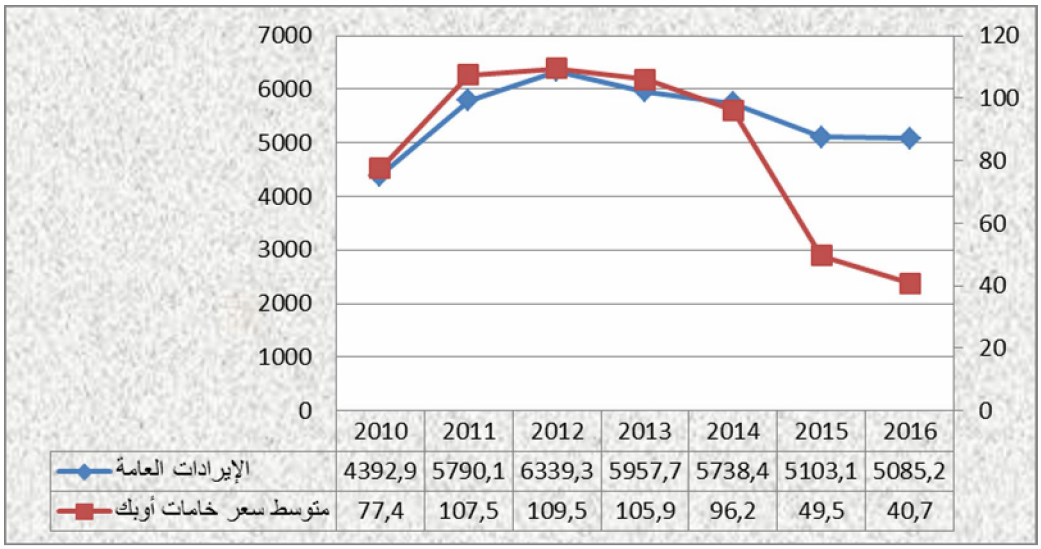

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (5).

نلاحظ من خلال الجدول (5) ارتفاع أسعار النفط من 77.4 دولار للبرميل سنة 2010 لتبلغ أقصاها 109.5 دولار سنة 2012، صاحبه ارتفاع في قيمة الإيرادات العامة بمبلغ 4392.9 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 6339.3 في سنة 2012، مع تراجع طفيف سنة 2013 لكل من أسعار النفط والإيرادات العامة، وفي سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا منذ منتصف هذه السنة، إذ بلغ متوسط معدلات انخفاضها نحو 50% لتصل إلى 49.5 دولار للبرميل في 2015، بينما بلغت الإيرادات العامة 5738.4 مليار دينار جزائري سنة 2014 لتتراجع إلى 5085.2 دينار جزائري سنة 2016.

من خلال الشكل(5) يمكن تجزئته إلى مرحلتين:

أ. المرحلة الأولى من 2010 إلى 2012:

في سنة 2010 وبعد انتعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية عرفت أسعار النفط ارتفاعا في هذه الفترة، مما أسهم في زيادة العوائد النفطية لتسجل الإيرادات العامة أعلى مستوى لها سنة 2012 وهذا نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط.

ب. المرحلة الثانية من 2013 إلى 2015:

عرفت أسعار النفط انخفاضا متتاليا من سنة 2013 بتراجع طفيف، ثم تراجعت أسعار النفط تراجعا حادا منذ جوان 2014 لتبلغ أدنى مستوى لها في 2015، كما تراجعت الإيرادات في هذه الفترة، وتعود أسباب التراجع في أسعار النفط إلى ظهور طاقة جديدة عرفت بالغاز الصخري وذلك بعد بداية الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجه باعتبارها المستهلك الأول في العالم للطاقة، إضافة إلى التحول نحو الطاقات المتجددة.

و الإيرادات النفطية مصدر مهم تعتمد عليه الموازنة العامة، ويظهر ذلك من خلال توزيع الجباية النفطية في الجزائر كما يوضحه الجدول(6).

الجدول(6): توزيع الجباية النفطية

السنة	الجباية النفطية الموجهة لميزانية الدولة (مليار دينار جزائري)	الجباية النفطية الموجهة لصندوق ضبط الموارد(مليار دينار جزائري)	إجمالي الجباية النفطية
2010	1501.70	1318.3	2820
2011	1529.4	2300.3	3829.7
2012	1519.04	2535.3	4054.34
2013	1615.90	2062.2	3678.1
2014	1577.73	1810.6	3388.33
2015	1722.94	710.8	2433.74
2016	1682.6	519.2	2201.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:- www.mf.gov.dz

Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012,p.179.-

Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015,p.118.-

2.1.3.أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة:

تعد النفقات العامة الجانب الثاني للميزانية وأداة تسييرها، بحيث تعتمد الجزائر على الجباية النفطية والتي تعتبر من أهم الإيرادات في تغطية نفقاتها، والجدول(7) يوضح تطور النفقات العامة وأسعار النفط.

الجدول (7): النفقات العامة وأسعار النفط(2010- 2016)

السنة	النفقات العامة(مليار دينار جزائري)	متوسط سعر سلة خامات أوبك(دولار/ برميل)
2010	4466.9	77.4
2011	5853.6	107.5
2012	7058.1	109.5
2013	6024.1	105.9
2014	6995.7	96.3
2015	7656.3	49.5
2016	7532.14	40.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملاحق الإحصائية، ص469.

Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012, p.179.-

Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015 , p.118.-

الشكل(6): النفقات العامة وأسعار النفط(2010- 2016)

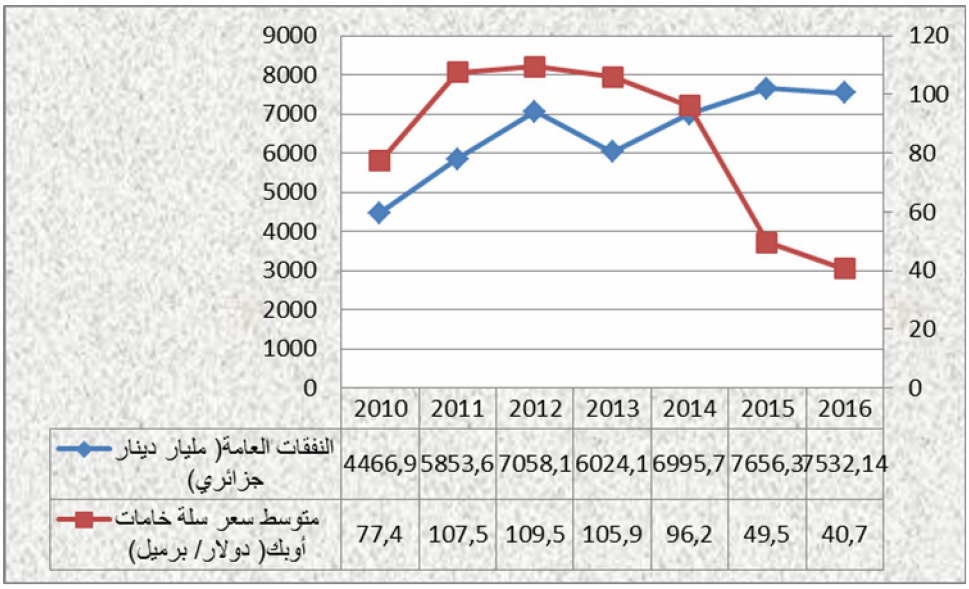

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات العامة(مليار دينار جزائري)	4466,9	5853,6	7058,1	6024,1	6995,7	7656,3	7532,14
متوسط سعر سلة خامات أوبك(دولار/ برميل)	77,4	107,5	109,5	105,9	96,2	49,5	40,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(7).

نلاحظ ارتفاع قيمة النفقات العامة من سنة 2010 بقيمة 4466.9 مليار دينار جزائري إلى 7058.1 مليار دينار جزائري سنة 2012 أين بلغت أقصى قيمة لها في 2015 ب7656.3 مليار دينار جزائري، وهذا رغم انخفاض أسعار النفط، ويرجع ذلك إلى تسطير الحكومة برامج تنموية والسياسية الإنفاقية التوسعية من خلال برامج الإنعاش الخماسية.

لهذه الفترة سطرت الحكومة البرنامج الخماسي(2010- 2014) و الذي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية ما يقارب ب17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري(286 مليار دولار)[21]، والبرنامج الخماسي الرابع (2015-2019) الذي خصص له أزيد من 282 مليار دولار[22].

2.3. أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات باعتبارها منتوجات خارج الوطن، ولذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي(PIB) أهم مقياس عام للأداء الاقتصادي، وهو يمثل مؤشر جيد لتقدير أثر أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

الجدول(8): الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط (2010 -2015)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دينار جزائري)	متوسط سعر سلة خامات أوبك(دولار/برميل)
2010	11991.6	77.4
2011	14519.8	107.5
2012	16208.7	109.5
2013	16650.2	105.9
2014	17242.5	96.3
2015	16591.9	49.5
2016	17081.8	40.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملاحق الإحصائية، ص.469.
- Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2012, p.179.
- Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015, p.113.

الشكل(7): الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط (2010 -2016)

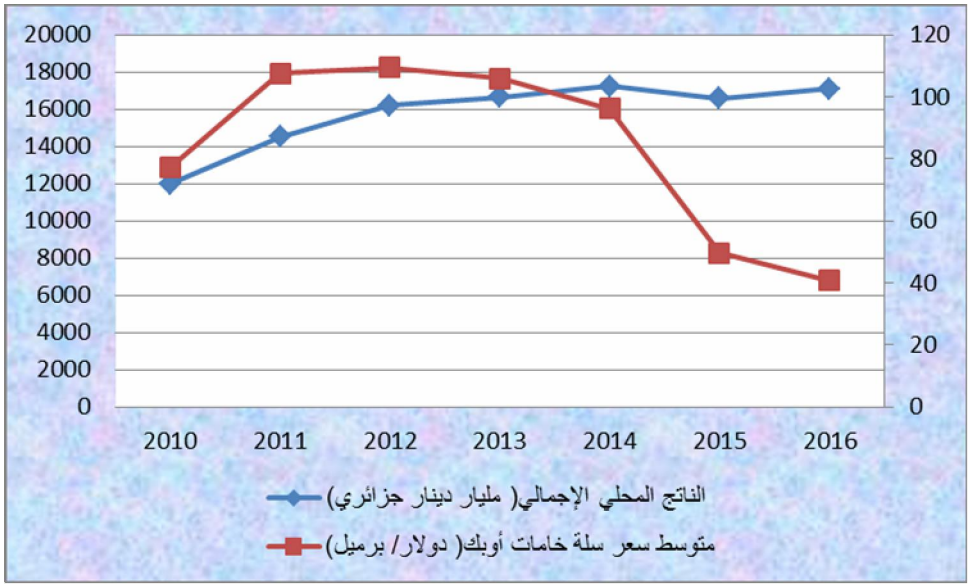

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(8).

نلاحظ ارتفاع الأسعار من سنة 2010 إلى 2012، يقابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الطلب عليها بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية 2008، ونلاحظ أن الناتج المحلي بلغ قيمة 16208.7 مليار دينار جزائري في 2012، ليواصل الناتج المحلي الارتفاع رغم انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 أين بلغ الناتج المحلي أقصى قيمة له تقدر ب 17242.5 مليار دينار جزائري.

وقد اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداء من السداسي الثاني من 2014 تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار النفط واستمرار الركود في قطاع المحروقات بالرغم من المجهودات الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع، وشهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، فالنمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 قدر ب5.6% أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و2013 (7.2% و7.1%)[23].

في 2015 الناتج المحلي قدر ب 16591.9 مليار دينار جزائري (165.3مليار دولار) بنمو قدر ب 3.8% أي استقر عند نفس معدل النمو سنة 2014، في المقابل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات سجل 5% بتراجع نسبي ب0.7% نقطة مئوية مقارنة بالنسبة السابقة[24].

3.3.أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم:

يعني المفهوم العام للتضخم المعدل الإجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، كما يعني أيضا مقدار انخفاض قيمة عملة هذا البلد. وارتفاع تكاليف إنتاج الشركات في الدول الصناعية الذي بدوره ينعكس على أسعار السلع والمنتجات النهائية، ثم إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية بارتفاع معدلات التضخم نتيجة ما يعرف بالتضخم المستورد، والذي يزداد أثره مع ارتفاع الواردات، كما يؤثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية للدول المصدرة للنفط.

الجدول(9):التضخم وأسعار النفط (2010- 2016)

السنة	معدل التضخم%	متوسط سعر خامات أوبك(دولار/برميل)
2010	3.9	77.4
2011	4.5	107.5
2012	8.89	109.5
2013	3.25	105.9
2014	2.92	96.3
2015	4.78	49.5
2016	6.40	40.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملاحق الإحصائية، ص.469.

-www.mf.gov.dz

الشكل(8):التضخم وأسعار النفط(2010- 2016)

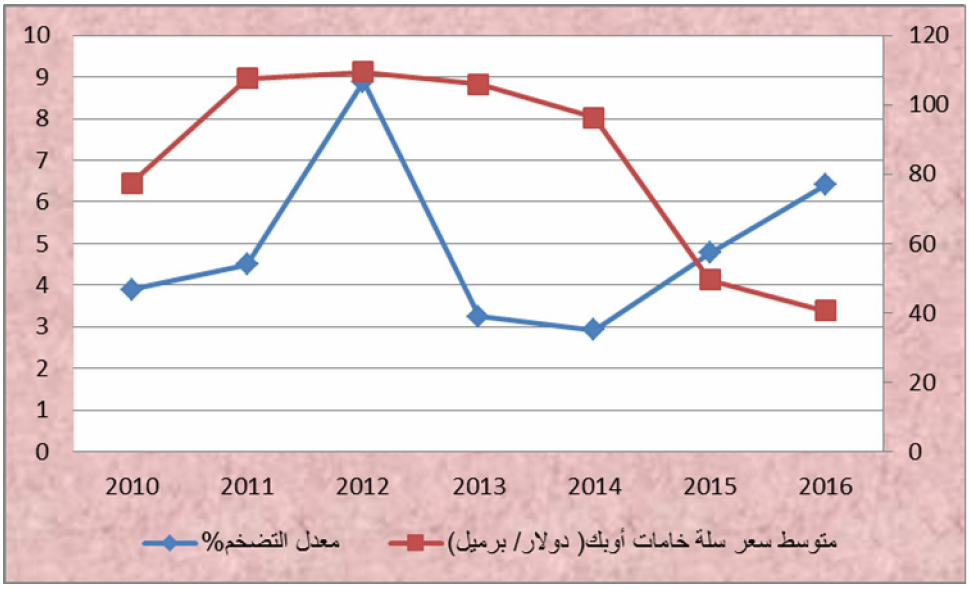

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(9).

نلاحظ ارتفاع أسعار النفط من سنة 2010 إلى 2012 يقابله ارتفاع في معدل التضخم من3.9% في سنة 2010 ليبلغ أقصى معدل له في 2012 ب8.89%، لتعرف أسعار النفط تراجعا طفيفا في 2013، وتراجع معدل التضخم في سنة 2013 إلى 3.25% و2.92% في 2014 مع انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014.

بعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم في سنتي 2013 و2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليبلغ المتوسط لوتيرته 4.8%، حيث سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه إلى حد كبير عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق، علما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل في 2015 وخلال سنة 2016، فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر للتضخم خلال هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية، أمام هذا الوضع السائد منذ 3 سنوات والمتميز بآثار الصدمة الخارجية اتخذت سياسات عديدة ومتنوعة للتصدي للانخفاض القوي لأسعار النفط[25].

4.3.أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة: تعرف البطالة بأنها عدم المساهمة في الإنتاج بصورة إجبارية، وبصورة عامة يشير مصطلح البطالة إلى عدم استخدام الموارد الاقتصادية بأنواعها كافة في النشاط الاقتصادي، كما في حالة عدم استغلال الموارد الطبيعية أو عدم تشغيل الموارد المصنعة في إنتاج السلع والخدمات أو أيدي عاملة لا تساهم في مختلف فعاليات النشاط الاقتصادي، ولكن الحديث غالبا ما يركز على البطالة بين الأيدي العاملة لما لذلك من دلالات اجتماعية وسياسة وإنسانية[26].

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع والجزائر كغيرها من الدول النامية والدول العربية المصدرة للموارد الأولية بحيث مشكل البطالة لديها إضافة إلى عدة عوامل يتأثر بتقلبات أسعار النفط.

الجدول (10):البطالة وأسعار النفط (2010- 2016)

السنة	معدل البطالة%	متوسط سعر خامات أوبك(دولار/برميل)
2010	9.96	77.4
2011	9.97	107.5
2012	11	109.5
2013	9.83	105.9
2014	10.6	96.3
2015	11.58	49.5
2016	10.5	40.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، الملاحق الإحصائية، ص.469.

-www.mf.gov.dz

الشكل(9):البطالة وأسعار النفط(2010-2016)

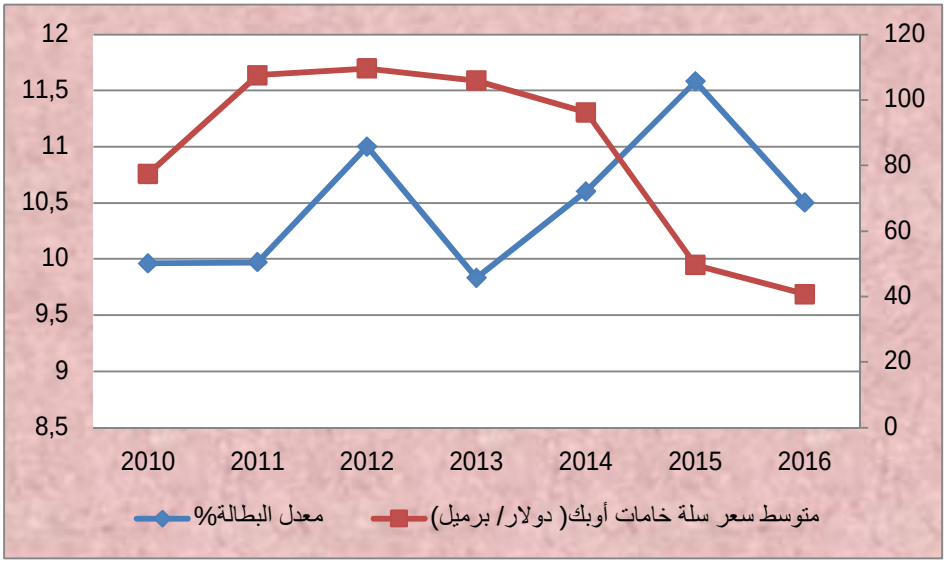

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(10).

نلاحظ ارتفاع أسعار النفط من سنة 2010 إلى سنة2012 يقابله استقرار معدل البطالة ب10%، وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار الذي انعكس على تمويل التنمية الاقتصادية كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بانتعاش الاقتصاد الوطني نتيجة تطبيق عدة إجراءات بالإضافة إلى البرامج التي أقرتها الحكومة والتي ساهمت في ترقية مستوى التشغيل، فقد قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتطبيق سياسة انفاقية توسعية شملت جميع القطاعات، وعرفت نسبة البطالة في السداسي الثاني ل2015 ارتفاعا إلى 11.265%.

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة2015 علاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل النقل الحديدي والطريق السيار، كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي(2015- 2019) بما فيه مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية[27].

الخاتمة :

يعد النفط المحرك الأساسي الذي تدور حوله القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، ويعتبر من أهم أسباب الصراع الدولي القائم وأداة ضعف بيد الدول الكبرى، وبالتالي يؤثر على مسارات الاقتصاد في العالم لاسيما الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة.

كما أن استمرار انخفاض أسعار النفط يحدث اختلالات في التوازنات الكلية، فالاقتصاد الجزائري يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهذا ما أثبته الانهيار في أسعار النفط خاصة في الفترة الأخيرة واستنزاف احتياطي الصرف الأجنبي ،وحدوث اختلالات في التوازنات الداخلية (التضخم ، البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي ، الإيردات المتأتية من عوائد النفط ....الخ)

المقترحات:

يمكن تقديم جملة من المقترحات على ضوء النتائج التي توصلنا إليها:

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤل إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط ؛
- يجب إدراك أن أسعار النفط سواء كانت مرتفعة جدا أو منخفضة جدا لا تخدم أي من الدول المستهلكة كانت أم المنتجة، فانخفاضها يحد من الاستثمارات في هذا المجال وارتفاعها يخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم؛
- على الاقتصاديات الريعية تنويع مصادر دخلها، وخاصة التي تعتمد على مورد واحد هو النفط لأنه مورد ناضب وأسعاره تعرف تقلبات في السوق النفطية، والتحول من اقتصاد ريعي إلى تنويع الاقتصاد؛
- البحث عن مصادر دخل جديدة للاقتصاد الجزائري بإعطاء الأهمية للقطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي، والذي تتوفر الجزائر في هذا المجال على ميزات نسبية تميزها عن بقية الدول النامية، من خلال توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والوسائل الحديثة، وإعطاء أولوية للقطاع السياحي وترقيته؛
- العمل على حسن إدارة صندوق ضبط الموارد وتنويع مصادره من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الهوامش والإحالات

[1] زغبي نبيل، **" أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2012، ص ص. 26- 27.

[2] عاطف سليمان، **" الثروة النفطية ودورها العربي"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص.50.

[3] المرجع السابق، ص.5.

[4] بن سماعين حياة، زايدي حسيبة، **" مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد1، العدد9، 2016، ص.105.

[5]YOUCEF YOUSFI, "**La nationalisation des hydrocarbures en Algérie a marqué durablement l'industrie mondiale du pétrole",** disponible sur: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/9565 . 201920/04/

[6]Hocine Malti, **" Histoire secrète de pétrole Algérien"**, paris: la découverte, 2010, pp.286-287.

[7] Ibid, pp.291-292.

[8] سالمي رشيد، **"القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أيام7-8 أكتوبر2015، ص7.

[9]Haoua Kahina**, "l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie"**,thèse de magister ès science économique, Algérie: faculté des sciences économiques,commerciales et de gestion, université Mouloud MAMMERI -Tizi Ouzou, 2012, p.159.

[10] عصماني مختار، مرجع سبق ذكره، ص.92.

[11] موري سمية، لخديمي عبد الحميد، **"تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"**، بحوث اقتصادية عربية، العدد71، 2015، ص.150.

[12] رمضان مُحَّد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، السيد مُحَّد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص.46.

[13] بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **"الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3، العدد 3، 2012، ص ص.17- 18.

[14] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص.142.

[15] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **"تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر:جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد 3، 2016، ص. 25.

[16] علي خنافر، عبد الرزاق بن زاوي،**" الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد3، العدد9، 2016، ص96.

[17]خبابة عبد الله، سعود وسيلة،**" الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر و أبو ظبي"**، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياطات الدولية، المحور الرابع ،الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف، أيام 7-8 أفريل 2015، ص.6.

[18] جامع عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.105.

[19] خبابة عبد الله، سعود وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص.7.

[20] زغبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص.50-51.

[21] هناء بن جميل، **" تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990- 2014)"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد19، جوان 2016، ص.140.

[22] قجاتي عبد الحميد، **"حوكمة عوائد الطاقة في الجزائر كتوجه مطلوب للحد من تقلبات أسعار النفط على متغيرات الموازنة العامة- دراسة تحليلية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أيام 7- 8 أكتوبر2015، ص.7.

[23] محافظ بنك الجزائر ، **"التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"**، مداخلة أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص.4.

[24] Le rapport annuel de la banque d'Algérie, 2015, p.113.

[25] محافظ بنك الجزائر ،**" التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"**، مداخلة أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، ص ص.18- 19.

[26] المدهون حسين، **"العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980- 2014"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر: جامعة البليدة 2، العدد 12، 2015، ص ص.380-381.

[27] مريم شطيبي محمود، **"انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، مداخلة مقدمة في إطار الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2015، ص.9.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

أ. الكتب :

1. عاطف سليمان، **" الثروة النفطية ودورها العربي"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009

ب. المجلات العلمية :

1. بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، **"الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3، العدد 3، 2012
2. بن سماعين حياة، زايدي حسيبة، **" مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد1، العدد9، 2016
3. علي خنافر، عبد الرزاق بن زاوي،**" الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، الجزائر: جامعة الوادي، المجلد3، العدد9، 2016
4. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **"تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"**، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر:جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد 3، 2016
5. المدهون حسين، **"العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980- 2014"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر: جامعة البليدة 2، العدد 12، 2015
6. موري سمية، لخديمي عبد الحميد، **"تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"**، بحوث اقتصادية عربية، العدد71، 2015،
7. هناء بن جميل، **" تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990- 2014)"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد19، جوان 2016

ج. الملتقيات العلمية :

1. خبابة عبد الله، سعود وسيلة،" **الصناديق السيادية آلية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر و أبو ظبي"**، المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياطات الدولية، المحور الرابع ،الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف، أيام 7-8 أفريل 2015
2. سالمي رشيد، **"القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أيام7-8 أكتوبر2015
3. قجاتي عبد الحميد، **"حوكمة عوائد الطاقة في الجزائر كتوجه مطلوب للحد من تقلبات أسعار النفط على متغيرات الموازنة العامة- دراسة تحليلية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر"**، مداخلة في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، أيام 7- 8 أكتوبر2015
4. محافظ بنك الجزائر ،" **التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"**، مداخلة أمام مجلس الأمة، أفريل 2017

مريم شطيبي محمود، **"انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"**، مداخلة مقدمة في إطار الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2015

د. أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

1. زغبي نبيل، " أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2012
2. Haoua Kahina, "**l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**",thèse de magister ès science économique, Algérie: faculté des sciences économiques,commerciales et de gestion, université Mouloud MAMMERI -Tizi Ouzou, 2012.

هـ. مواقع الانترنت :

1. YOUCEF YOUSFI, "**La nationalisation des hydrocarbures en Algérie a marqué durablement l'industrie mondiale du pétrole"**, disponible sur: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/9565
   20/04/2019.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1. Hocine Malti, " **Histoire secrète de pétrole Algérien**", paris: la découverte, 2010